ضمن جهوده في مجال تعزيز الشفافية والإفصاح وتوفير المعلومات

الهارون: تقرير "المركزي" يغطي أهم تطورات النظام المالي والمصرفي في الكويت

القطاع المصرفي واصل أرباحه متأثرا ببيئة أسعار الفائدة المرتفعة وتحسن جودة الأصول

المخصصات تراجعت خلال 2023 بشكل محدود بما يعادل 15 في المئة على أساس سنوي

محفظة القروض شهدت نموا 2.6 في المئة مدفوعة بنمو التمويل الممنوح للشركات الكبرى

استمر معدل تغطية القروض غير المنتظمة في الارتفاع ليبلغ 312 في المئة

باسل الهارون

انفوغرافيك توضيحي لأبرز بيانات التقرير

البنوك لا تزال تعتمد على ودائع القطاع الخاص كمصدر رئيسي للأموال

أصدر بنك الكويت المركزي تقرير الاستقرار المالي للعام 2023 وذلك ضمن جهوده في مجال تعزيز الشفافية والإفصاح وتوفير المعلومات والإحصاءات الموثوقة المتعلقة بالقطاع المصرفي والمالي الكويتي.

وقال محافظ البنك باسل الهارون في تصريح صحافي أمس الخميس إن التقرير الذي دأب البنك على إصداره على مدى السنوات الـ12 الماضية يغطي أهم التطورات المتصلة بالنظام المالي والمصرفي في الكويت خلال عام 2023.

وأضاف الهارون أن العام الماضي شهد استمرارا لسياسات التشديد النقدي التي تبنتها العديد من البنوك المركزية العالمية بهدف مجابهة الارتفاع غير المسبوق في معدلات التضخم وما رافق ذلك من إخفاقات شهدها القطاع المصرفي أدت إلى انهيار عدد من البنوك في الولايات المتحدة وأوروبا فضلا عن تنامي التوترات الجيوسياسية عالميا وإقليميا.

وأوضح أن التقرير تضمن تحليلا للتطورات الاقتصادية عالميا ومحليا ونظرة على النظام المالي المحلي وما شهده القطاع المصرفي الكويتي من تطورات على مدى العام سواء من حيث المخاطر بما فيها مخاطر السوق والائتمان والسيولة والمخاطر التشغيلية وكذلك من حيث ربحية القطاع المصرفي وملاءته المالية فضلا عن التطورات ذات الصلة بالبنية التحتية لنظم الدفع والتسوية.

وذكر أن التقرير اشتمل على عدة مرفقات تناولت بعضا من التحديات والموضوعات ذات الأهمية حيث عرضت لجهود (المركزي) في سبيل الحد من مخاطر السيولة لدى القطاع المصرفي ومواجهة ظاهرة الاحتيال المالي الرقمي وقدمت على نحو موجز إطار التحوط الكلي لدى البنك وبراعته في توظيف أدواته في هذا المجال لترسيخ الاستقرار المالي والاستقرار النقدي.

وأشار المحافظ إلى أن المرفقات تناولت أيضا تعليمات (المركزي) لتنظيم أعمال الدفع الإلكتروني للأموال التي صدرت في نسختها المحدثة في مايو 2023 موضحا أن بإمكان المعنيين والمهتمين الاطلاع على تقرير الاستقرار المالي كاملا عبر الموقع الإلكتروني الخاص بالبنك.

وأظهر تقرير الاستقرار المالي الصادر عن البنك المركزي أمس الخميس استمرار ارتفاع أرباح القطاع المصرفي اذ نمت الارباح العائدة على المساهمين 25 في المئة على اساس سنوي إلى 1ر5 مليار دينار (حوالي 9ر5 مليار دولار أمريكي) بنهاية عام 2023.

وذكر التقرير أن استمرار أرباح القطاع متأثرا ببيئة أسعار الفائدة المرتفعة وتحسن جودة الاصول مبينا أن المخصصات تراجعت بشكل محدود بما يعادل 15 في المئة مقارنة بعام 2022.

وقال التقرير إن أصول القطاع المصرفي شهدت نموا بنحو 1ر3 في المئة في نهاية 2023 لتبلغ 4ر110 مليار دينار (حوالي 364 مليار دولار) مشيرا إلى أن حصة أصول البنوك الاسلامية قاربت حصة التقليدية كنسبة من اجمالي اصول القطاع.

وبين أن ربحية القطاع المصرفي تأثرت بالارتفاع المشهود في صافي هامش الفوائد ليبلغ 7ر2 في المئة في حين ارتفعت الارباح من غير الفوائد لتبلغ حصتها مايعادل 32 في المئة من اجمالي القطاع المصرفي مدفوعة بالارتفاع في الارباح الاستثمارية بنسبة 126 في المئة.

ولفت إلى ان تحسن الأرباح العام الماضي انعكس على مؤشرات الربحية والكفاءة المالية إذ شهد معدل العائد على متوسط الأصول ارتفاعا بنسبة 5ر1 في المئة وشهد العائد على متوسط حقوق الملكية ارتفاعا بنسبة 1ر11 في المئة مقارنة بنهاية عام 2022.

وأكد ان القطاع المصرفي المحلي حافظ على ملاءته المالية المرتفعة اذ ارتفع معدل كفاية رأس المال للقطاع ليصل عند أعلى معدل له بنحو 9ر19 في المئة مرجعا ذلك إلى زيادة أرباح البنوك وقيام بعض البنوك بزيادة رؤوس اموالها.

وأوضح أن محفظة القروض شهدت نموا بنسبة 6ر2 في المئة لتبلغ 2ر69 مليار دينار (نحو 3ر228 مليار دولار) مدفوعة بنمو التمويل الممنوح للشركات الكبرى مبينا أن العملة المحلية ما زالت تستحوذ على النسبة الأكبر من محفظة القروض بنسبة 2ر64 في المئة.

وذكر المركزي أن معدل القروض غير المنتظمة حافظ على مستواه عند أدنى مستوى له بنسبة 4ر1 في المئة في عام 2023 تماشيا مع العامين السابقين في حين استمر معدل تغطية القروض غير المنتظمة في الارتفاع ليبلغ 312 في المئة في نهاية العام المذكور.

وبين أن ودائع القطاع المصرفي استمرت بالارتفاع خلال العام الماضي لتبلغ 5ر73 مليار دينار (حوالي 5ر245 مليار دولار) بنمو نسبته 4ر4 في المئة على أساس سنوي في حين شهدت الودائع الاجنبية ارتفاع لتشكل 5ر32 في المئة من إجمالي ودائع القطاع في ظل توسع عمليات البنوك الخارجية.

وأكد التقرير ان البنوك لا تزال تعتمد على ودائع القطاع الخاص كمصدر رئيسي للأموال بشكل أكبر من اعتمادها على الودائع الحكومية إذ تشكل ودائع القطاع الخاصة النسبة الأكبر من محفظة الودائع بنحو 5ر56 في المئة من الاجمالي.

وكان بنك الكويت المركزي أصدر تقرير الاستقرار المالي للعام 2023 وذلك ضمن جهوده في مجال تعزيز الشفافية والإفصاح وتوفير المعلومات والإحصاءات الموثوقة المتعلقة بالقطاع المصرفي والمالي الكويتي.

لتميزه في التعلّم والتطوير

بنك برقان يحصد جائزة براندون هول الذهبية

استكمالاً لإنجازه المميّز خلال العام الماضي، أعلن بنك برقان عن فوزه بجائزة براندون هول 2024 الذهبية لتميّزه في إدارة رأس المال البشري في مجال "التعلم والتطوير" تحت فئة "أفضل استخدام للتعلم الاجتماعي / التعاوني". ويعتبر حصول بنك برقان على هذه الجائزة المرموقة، بعد تنافسه مع مؤسسات رائدة من مختلف دول العالم، دليلاً على اتباعه أرقى الممارسات العالمية في إدارة الموارد البشرية واستراتيجيته الرائدة في تطوير رأس المال البشري، والتي تركّز على الابتكار وتعزيز ثقافة التعلّم المستمرّ.

وبهذه المناسبة، قال نقيب أمين، مدير عام – الموارد البشرية والتطوير للمجموعة: "إنه لمن دواعي فخرنا وسعادتنا أن نحظى بهذا التكريم المميّز من مجموعة براندون هول المرموقة، للعام الثاني على التوالي، مما يعكس جهودنا المستمرّة في تبني أحدث أساليب التعلم والتطوير وإشراك موظفينا في ثقافة النمو التعاوني". وأضاف: "إن تصميم برنامج قوي للتعلّم والتطوير يعتبر ضرورة لمواصلة النجاح في سوق يتقدّم بوتيرة متسارعة جداً. نفخر، في بنك برقان، بتقديم أدوات تعلّم متطورة لموظفينا تعزّز تجربتهم في النمو على الصعيدين الشخصي والمهني، وتمكنهم من الاستفادة منها في مساراتهم المهنية".

وبعد عملية المراجعة والتقييم من قبل لجنة محايدة مكونة من كبار خبراء القطاع المتخصصين والمستقلين ومحللي مجموعة براندون هول والمدراء التنفيذيين، حصل بنك برقان على جائزة "التعلم والتطوير – أفضل استخدام للتعلم الاجتماعي / التعاوني" الذهبية، وذلك تقديراً لنهجه المبتكر في تعزيز التعاون وتبادل المعرفة عبر المؤسسة.

وتضمنت معايير التقييم مدى توافق برنامج التعلّم والتطوير مع احتياجات بنك برقان وبيئة العمل فيه، إضافة إلى تصميم البرامج وطرق تفعيلها لتحقيق التكامل فيما بينها، فضلاً عن تجربة الاستخدام لقياس مدى فعاليتها بعد تحقيق النتائج المرجوة منها.

وتسلّط هذه الجائزة الضوء على استخدام البنك لمجموعة متنوعة من الأدوات والقنوات الرقمية مثل: سلسلة مدونة قواعد السلوك لبنك برقان، وبرنامج بودكاست بنك برقان، ومنصة التعلم الإلكتروني المرتبطة بـ LinkedIn، وجلسات تبادل المعرفة، وبرامج الإرشاد والتوجيه، ومقاطع التعلم القصيرة. وتركّز هذه المبادرات على التعلم الاجتماعي بطرق غير تقليدية وغير رسمية تتماشى مع وتيرة عالم الأعمال السريعة والمتغيرة، مما يدعم التعلم السريع والفعّال ويعزز روح التعاون بين الأقسام.

وبالإضافة إلى القنوات وأدوات التعلم المتنوعة، يعتمد بنك برقان أيضاً في عملية التخطيط لمسار تطوير موظفيه وتعزيز خبراتهم واختيار ما يناسبهم وصقل مهاراتهم، على البيانات وبرامج الذكاء الاصطناعي لتصميم خطة تعلم وتطوير ذاتية تلائم احتياجات ومتطلبات الموظفين، مما يمكنهّم من المبادرة واتخاذ القرار وابتكار الحلول. وإلى جانب التطوير الذاتي، ستكون لدى قادة المجموعات القدرة على تحديد الفجوات المهارية واكتشاف فرص جديدة للتعاون بين مختلف إدارات البنك عن طريق التعلم والمهارات التحليلية وتقنية التعلم التكيفي التي استفادوا منها خلال البرامج التدريبية المتطورة التي وفرّها لهم بنك برقان.

وبعد فوزه في الدورة الثانية والثلاثين من جوائز التميّز في إدارة رأس المال البشري (HCM Excellence Awards)، تمت دعوة بنك برقان لحضور مؤتمر وحفل توزيع جوائز التميز في إدارة رأس المال البشري، الذي سيعقد في الفترة من 28 إلى 30 يناير 2025 في فلوريدا، الولايات المتحدة الأمريكية، حيث سيتم تكريم البنك على المسرح إلى جانب مجموعة من الشركات العالمية الرائدة في مجال إدارة رأس المال البشري المبتكرة وبطبيعتها المستقبلية.

وتجدر الإشارة إلى أن بنك برقان، وفي إطار سعيه لتعزيز موقعه بين أفضل أماكن العمل التي يقصدها الشباب المقبل على سوق العمل، وكونه حاصل على شهادة Great Place to Work® (أفضل بيئة للعمل®)، فإنه ملتزم في نمط القيادة بالابتكار لاستقطاب والاحتفاظ بأفضل الكفاءات والقيادات المستقبلية في الكويت. وتماشياً مع استراتيجيته الراسخة في تطوير رأس المال البشري، يقدّم بنك برقان لموظفيه العديد من برامج التعلم والتطوير التي تلبّي احتياجاتهم المختلفة وتطلعاتهم المتنوعة، وتشمل برنامج "رؤية"، بالإضافة إلى "انطلاقة"، وأكاديمية الخدمات المصرفية للأفراد، وبرنامج التدريب على الاستثمار وإدارة الثروات، ومركزه للابتكار والتحول الرقمي Burgan Lab Academy. علاوة على ذلك، يواصل البنك دعم تمكين المرأة وتطويرها من خلال العديد من المبادرات التي تندرج تحت مظلة "E-power Her"، والتي تقوم على ثلاثة ركائز أساسية: وهي Lean In Circle، وبرنامج التدريب الصيفي للإناث، وندوة Empower Her.

نقيب أمين

معززا وعي طلبة الجامعات والمعاهد حول حملة "لنكن على دراية"

«بوبيان» يقدم ورشة عمل تعريفية لتجنب عمليات الاحتيال

المعتوق خلال ورشة العمل

استضاف بنك بوبيان مجموعة من طلبة الجامعات والمعاهد المنضمين لبرنامجه التدريبي "بادر ويانا" لتعزيز الوعي المصرفي والمالي لديهم وتقديم النصائح والإرشادات لحمايتهم تجنباً للوقوع كضحية لمختلف مخاطر الاحتيال، لتأتي هذه التجربة ضمن جهوده المتواصلة للتوعية بحملة "لنكن على دراية" التي أطلقها بنك الكويت المركزي بالتعاون مع اتحاد مصارف الكويت والبنوك الكويتية.

وخلال ورشة العمل، سلط مدير أول إدارة أمن المعلومات في بنك بوبيان على المعتوق الضوء على أهم المواضيع التي تتناولها الحملة، لاسيما المتعلقة بعمليات الاحتيال الإلكتروني وطرقه وأساليبه المختلفة المنتشرة، وأيضاً التعريف على أفضل الإجراءات التي يجب اتباعها لتعزيز حماية بياناتهم المصرفية والشخصية.

وأوضح أن المكالمات الاحتيالية تُعد واحدة من أكثر طرق الاحتيال وسرقة الهوية شيوعا والتي تتمثل في قيام المحتالين بالاتصال عبر الهاتف بالضحية وانتحال شخصية موظف بنك أو أي جهة رسمية لإيهام العميل بضرورة تجديد البيانات أو تفعيل البطاقة المصرفية، لذا يتوجب الحذر عند التعامل مع مثل هذه المكالمات كونها ممكن أن تؤدي إلى خسارة مالية وسرقة الهوية وعواقب وخيمة أخرى.

وتطرق المعتوق إلى تعريف الطلبة بمفهوم "الهندسة الاجتماعية" وهي عملية إيهام الضحايا ان الاتصال يأتي من جهة موثوقة حتى يحصل المحتال على ثقة الضحية ويقوم باقناعه بالافصاح عن بياناته السرية والشخصية والمصرفية وحتى في بعض الحالات يطلب منه تحميل برامج وتطبيقات مجهولة أو الضغط على روابط غير موثوقة ليتمكن من خلالها من سرقة بيانات ومعلومات وكلمات المرور الخاصة.

وأكد أن البنك لن يطلب من العميل تحميل أي تطبيق بخلاف التطبيق الرسمي للبنك، فالتطبيق الرسمي للبنك يخضع للعديد من الاختبارات الامنية التي تضمن حماية بيانات العملاء وتأمين بياناتهم الشخصة مؤكداً على ضرورة التحقق من مصدر أي روابط الكترونية عند القيام بأي عملية دفع الكترونية.